دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	دور المصارف العربية في تمويل الاستثمار التقني
المصدر:	مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية
الناشر:	جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد
المؤلف الرئيسي:	النجار، إخلاص باقر هاشم
المجلد/العدد:	ع 9
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2008
الصفحات:	219 - 228
رقم MD:	421433
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	تمويل البحث العلمي، العالم العربي، البنوك، تمويل المشروعات، التكنولوجيا، نقل التكنولوجيا، خدمات المعلومات
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/421433

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

دور المصارف العربية في تمويل الإستثمار التقني

الدكتورة اخلاص باقر النجار
جامعة البصرة/ كلية الادارة والاقتصاد

المقدمة

قطعت المصارف العربية شوطاً كبيراً في مجال إعادة هيكلة الأطر المؤسسية والقانونية،وعلى الرغم من ذلك فأنها تواجه تحديات كبيرة **mega challenge** كغيرها من المصارف، إذ تجابه بيئة سريعة التغير من جراء التحرر المالي والاندماجات والتسارع التقني والمعلوماتي في شتى أرجاء العالم، فالتعاون بين المصارف العربية للتأقلم مع معطيات هذه التحديات وتحويلها إلى فرص حقيقية للنمو والتطور في خلال المرحلة المقبلة، يبقى حجر الزاوية في عملية النمو والتطور في هذا القطاع، وفي ضوء ما تقدم إستندت الدراسة على الأساسيات الآتية للشروع في كتابة البحث.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان للجهاز المصرفي العربي إمكانيات يمكن ان تستخدم في تمويل الإستثمار التقني والمعلوماتي.

أهداف الدراسة

تحاول الدراسة الوصول الى مجموعة الاهداف الأساسية الآتية : –

١ – عرض إمكانيات المصارف العربية .

٢ – توضيح دور الجهاز المصرفي العربي في تشجيع الإستثمار التقني والمعلوماتي.

منهجية الدراسة

تنهج الدراسة الأسلوب الإستقرائي من خلال إستقراء الدراسات والبحوث التي تناولت بالعرض والتحليل الجهاز المصرفي.

الإستثمار التقني والمعلوماتي

يعرّف الاستثمار بأنه الإضافة إلى الأصول الإنتاجية، وهو يمثل الإنفاق على الأصول الإنتاجية والإنفاق في تشييد المباني، فضلاً عن التغير في المخزون السلعي سواء أكانت أولية أم وسيطة أم سلعاً نهائية خلال فترة زمنية معينة، ومن مفهوم الاستثمار يتضح انه يتضمن أصول رأسمالية(آلات ومعدات ووسائل نقل...الخ)كما يشتمل على المباني حيث أن هذه الأنواع لها عمر محدد تصبح بعده غير صالحة للاستخدام، فلابد من إحلال أصول جديدة محل القديمة، إضافة أي أن بعض الأصول تحتاج إلى إصلاحات وترميمات مع الاستخدام، لذا يخصص جزء من إجمالي الاستثمار الى الاندثار، يمثل ما يتبقى من إجمالي الاستثمار بعد إضافات جديدة على رأس المال الموجود أصلا، إن المتبقي فهو صافي الاستثمار، وكما كان صافي الاستثمار في المجتمع كبيراً استطاع المجتمع أن يضيف إلى رصيد رأس المال القائم، ومن ثم يساوي صافي الاستثمار[1] التغير في رأس المال أي أن: -

التغير في $I=K$

حيث إن:

I : تمثل الإستثمار

K : تمثل التغير في رصيد رأس المال

ولكي تواكب المصارف العربية التطورات الحديثة في العمل المصرفي، لابد من الاستثمار في التقنية المصرفية الحديثة حتى يتمكن المصرف من التوسع وتنويع الخدمات التي يقدمها للعميل من خلال قنوات التقنية الحديثة[٢]،كالانترنت وجهاز الصرّاف الآلي[٣]، والمنافسة على المستوى الداخلي والخارجي ، إذ تشهد العديد من الدول تطورات على صعيد الاستثمار التقني والمعلوماتي[*] ،من حيث:-

١-تطوير البني التحتية.

٢- زيادة الإنفاق على البحث والتطوير.

٣- تأهيل الموارد البشرية، وذلك لغرض الاستفادة من الفرص الكبيرة للتقدم العلمي والتقني، الذي غيّر كل أوجه الحياة من شكلها التقليدي إلى الشكل الآلي، عبر شبكة من الأسلاك تربط المصرف ببعضها وبعملائها ، تختصر المسافات وتختزل الزمن والكلفة، وتصهر المؤسسات المادية في الفضاء السايبيري[٤]

وتؤكد الدراسات على أن (٥٠%) من النمو الاقتصادي تأتي من التقنية الجديدة، وان هناك علاقة قوية بين النمو الاقتصادي وحجم الإستثمار التقني والمعلوماتي، وان معدل نمو الدخل القومي في الدول المتقدمة يفوق معدله في الدول النامية بمقدار(٣٠) مرة، ويفوق عدد الحواسيب بمقدار (٤٠) مرة، والهواتف النقالة (١١٠) مرة ، ومواقع الانترنت (١٦٠٠) مرة، وحتى تواكب الدول النامية وبضمنها العربية هذا التطور، لابد من التأكيد على أهمية الاستثمار التقني والمعلوماتي اولاً، والاستثمار في رأس المال البشري ثانياً، بالتنسيق والتعاون مع الجامعات ذات الاختصاص، أي في مجال الصناعات الالكترونية والاتصالات السلكية واللاسلكية، وهندسة نظم وعلوم الحواسيب، فضلاً عن التعاون مع مراكز البحث العلمي، وقد أكدت الإحصاءات ان أكثرمن (١٨٤) جامعة في الوطن العربي، تخرّج حوالي (١٠) ملايين طالباً سنوياً في شتى الاختصاصات، من بينهم (٧٠٠٠٠٠) في الاختصاص العلمي والهندسي، ويبلغ عدد التدريسين حوالي (٥٠٠٠٠) نحو (١٩٠٠٠) باحث، ويبلغ الإنفاق على قطاع التعليم العالي حوالي (٧) مليار وهناك حوالي (٢٥٦) مركزاً للأبحاث خارج الجامعات يعمل فيها.

ويمتلك الوطن العربي العديد من الشركات الصناعية في مجال النفط والبتروكيمياويات، والكهربائية ، والهندسية ...الخ وقد أنفقت مبالغ طائلة عليها، إلا أنها لم تؤتي أكلها بعد بالصورة التي تمكنها من المنافسة [٥] ، وقد قدّر حجم الاستثمار في الدول المتقدمة بأكثر من (٥٠٠) بليون دولار في عام ١٩٩٩،في مجال التحويل الرقمي للمعلومات والاتصالات عبر الأقمار الصناعية، وعبر أنظمة الاتصالات المتقدمة[٦] ويترافق ذلك مع ضرورة زيادة الإنفاق لغرض الارتقاء بالبني التحتية ورأس المال البشري،وقد قدر الخبراء أن العراق يحتاج إلى (١٠٠) مليار دولار خلال (٥) سنوات لبناء اقتصاده من جديد ،وهكذا تتعاظم متطلبات التنمية الاقتصادية بالترافق مع فرص الاستثمار في كل قطاعات الاقتصاد[٧] ،وهناك العديد من الفرص الاستثمارية في الوطن العربي،حسب ما جاء في الخريطة الاستثمارية التابعة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، بأن هناك حوالي (١٥) دولة عربية، وعليه فان تعاون الأسواق العربية على المستوى التجاري والاستثماري والمصرفي بات

ضرورة ملحة، من اجل استيعاب الموارد المالية المصرفية الضخمة، واستقطاب الأموال المهاجرة والاستثمار الأجنبي، لا سيما وان بعض الدول العربية أولت قطاع المعلوماتية الأولوية في ضخ الاستثمار،مثل البحرين ولبنان والأردن[٨]

ويوضح الجدول (١) تطور الاستثمارات في قطاع الاتصالات للمدة من (١٩٩٠-١٩٩٩) ، إذ يبين أن مجموع الاستثمارات في قطاع الاتصالات للدول العربية، بلغ حوالي (١٥٤٠٢) مليون دولار، هذا يعني أن هذه الدول تشهد حركة في تطور الاتصالات لا بأس بها، ويمكن في السنوات القادمة أن تسير إلى أفق ابعد في العالم التقني.

الجدول (١):-تطور الإستثمارات قي قطاع الإتصالات للمدة من (١٩٩٠- ١٩٩٨)

الدول	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	المجموع
الأردن	٢	٣	٢	٦	١٤	١٣	٤٩	٩٦	١٤٧	٣٣٢
االامارات	١٤١	١٣٢	١٤٥	٨٣	١٤٤	١٦٢	٢٣٨	٣٤٩	٥٦٥	١٩٥٩
البحرين	٥٥	٤٠	٤٣	٥٧	٤٨	٤٨	٦١	٥٤	٧٢	٤٧٨
تونس	٤٦	٦٢	١٢٧	١٢٩	١٢٢	١٣٤	١٩٩	١٣٩	١٥٦	١١١٤
الجزائر	٢١٧	١٢٧	١٧٣	١٤٨	١٠٩	٧٧	١٢٨	٩٩	١٤٦	١٢٢٤
جيبوتي	١٠	٩	٨	٦	٤	٤	٢	٢	٢	٤٧
السعودية	١٤٠	٨٧	١٤٢	١١٩	١٤٧	١٠٠	١٠٧	١٠٧	٩٣	١٠٤٢
السودان	١٦٤	٧٤	٢١	٠	٨	٠	٢٢	٦١	٥٦	٤٠٦
سوريا	١١	١٤	٢٥	١٩	١٤٣	١٢٠	٣١٨	٣٦٦	٤٠٦	١٤٢٢
الصومال	.....	.....	....	....	.....	.....	.....	.....	.....	....
العراق	.....	.....	.....	.....	.....	.....	....	....	....	....
عمان	٢١	٥٤	٣٥	١٠٥	١٦	٤٣	٧٩	٥٩	٧٩	٤١٩
فلسطين	.....	....	....	....	....	....	....	.....	.....	.....
قطر	١٨	٢١	٢٥	٤٢	٣٧	٢٢	٢٢	٢٢	١٩	٢٢٨
الكويت	٣٤	٧١	١٦١	١٣١	١١٢	٤٦	٢٥٣	٤٢	١٩٣	١٠٤٣
لبنان	٤٠	٣٠	٢٩	٤٠	٥٤	٦٨	٨٣	٩٧	١١٢	٥٥٣
ليبيا	....	.....	.....	....	....	....	.....	.....	.....	.....
مصر	٣٠٠	١٤٤	٢٩٥	٢٧٨	٣٠٠	٣١٠	٣٢٤	٣٩٩	٣١٩	٢٦٠٩
المغرب	٢٤٦	٣٤٩	٢٥٨	١٩٤	٢٦٩	٣١٢	١٩٨	١٤٣	١٣٢	٢١٠١
موريتانيا	٤	٢	١	٣	٩	١٢	١٧	٧	٣	٥٨
اليمن	١٥	٢٥	٤٤	٦٥	٦١	٤١	١٨	١٣	١٣	٢٩٥
المجموع	١٤٦٤	١٢٤٤		١٤٢٥	١٥٩٧	١٥١٢	٢١١٨	١٩٩٥	٢٥١٣	١٥٤٠٢

صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٠ ، ص ٣٠٢.

إمكانات وقدرات المصارف العربية

إن الجهاز المصرفي لأي اقتصاد يعدّ بمثابة القلب، (والأموال التي يتعامل بها بمثابة الدماء التي تسير في أوداجه ومفاصله، وان الوضع الصحي لهذا الاقتصاد مرهون بوفرة هذه الدماء[٩]،ذلك لان الجهاز المصرفي يشكل الجهة الرئيسية لتجميع الادخارات، ومن ثم ضخها لمختلف المجالات الإنتاجية والاستهلاكية والخدمية[١٠]، وقد اهتمت المصارف بتطوير وإصلاح وتحرير قطاعاتها المصرفية،انطلاقاً من دورها في تعبئة الادخارات وتعزيز النمو الاقتصادي، وقد أصبحت إعادة هيكلة المصارف تمثل حجر الزاوية في الإصلاحات وزيادة فرص النمو والربحية، وذلك على النحو التالي:-[١١]

١-الاهتمام بالثورة التقنية في مجال الصيرفة الالكترونية ،التي يمكن أن تقدم عن بعد لخدمات الصيرفة المنزلية، الصيرفة عبر الانترنت، الصيرفة عبر الهاتف الجوال.

٢-التأكيد على الاستثمار في الموارد البشرية وتقنية المعلومات والاتصالات المتقدمة، وضرورة زيادة الإنفاق على هذا النوع من الاستثمار.

٣- اتجاه عدد من المصارف الى ميدان الصيرفة الشاملة التي أوجدت التمويل التأجيري والاستثمار والتمويل.

4- اعتبار عمليات الاندماج المصرفي وسيلة أساسية للتوسع في الأعمال والربحية وتحقيق وفورات النطاق والحجم.

٥- تعزيز القاعدة الرأسمالية للمصارف وتدعيم احتياطياتها من خلال احتجاز نسب متزايدة من أرباحها، وتطوير أساليب الرقابة والإفصاح وتحسين طرق إعداد التقارير الدورية.[١٢]

٦ - تنويع قاعدة الخدمات والمنتجات المصرفية وتقديم الخدمات الجديدة المبتكرة. *

٧ - نمو صناعة الصيرفة الإسلامية،لان الأدوات والخدمات والمنتجات المصرفية،التي صورتها الصيرفة الإسلامية تستقطب أعداداً متنامية من العملاء الساعين وراء توظيف أموالهم وفقاً للشريعة الإسلامية،حيث بلغ عدد المصارف والمؤسسات الإسلامية في عام ٢٠٠٤،ما يزيد على (٢٦٧) مؤسسة مصرفية تنتشر في (٤٨)دولة تتوزع على القارات، وبحجم أصول يربو على (٢٦٠) مليار دولار، دون الأخذ في الحسبان نوافذ الصيرفة الإسلامية، التابعة للمصارف التقليدية وصناديق الاستثمار وشركات التكافل الإسلامية.[١٣]

ويضم القطاع المصرفي (٣٦٥)مؤسسة مصرفية تتركز اغلبها في دول مثل لبنان(٧١) مصرفاً، والإمارات (٦١)مصرفاً، والبحرين(٤٩)مصرفاً، ومصر(٤٢) مصرفاً، وقد شهد القطاع المصرفي العربي تطوراً مذ التسعينات ،مترافقاً مع برامج الإصلاح الاقتصادي التي سارت في ركبها هذه الدول فحققت مصارفها بعض الانجازات المهمة، كتوسيع نشاطها الإجمالي وزيادة إمكانياتها على صعيد تعبئة الادخارات المحلية وزيادة التمويل لعملية التنمية الاقتصادية، هذا وقد أحرزت المصارف العربية نجاحاً على المستوى العالمي، تمثل بدخول (٧٢)مصرفاً محلياً قائمة المصارف العالمية لعام ٢٠٠١، والتي تشمل اكبر ألف مصرف في العالم، مرتبة حسب معيار رأس المال الأساسي،وقد شملت القائمة(١٠)مصارف سعودية،(٨)مصارف بحرينية، مصرفيين أردنيين، (٨)مصارف كويتية، (١٢)مصرفاً إماراتيا،مصرفا سوريا واحداً، (٩)مصارف مصرية،(٥)لبنانية،(٣)عمانية.[١٤]

الجدول (٢):-المؤشرات المالية للقطاع المصرفي العربي للمدة من (١٩٩٨ – ٢٠٠٢)

المؤشرات	١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠		٢٠٠١		٢٠٠٢	
	القيمة	التغير السنوي %	القيمة	التغير السنوي %	القيمة	التغير السنوي %	القيمة	التغير السنوي %	القيمة	التغير السنوي %
إجمالي الموجودات	٥٠٠.٨	٨.٧	٥٢٦.٣	٤.٢	٥٧٣.٧	٩.٠	٥٧٧.٥	٣.٩	٥٩١.١	٢.٥
القروض والتسليفات	٣٠٢.٤	١٣.١	٣٢١.٣	٩.٦	٣٥٥.٠	١٠.٥	٣٠١.١	٢.٤	٣٠٦.٥	١.٨
إجمالي الودائع	٣٢٨.٦	٨.٤	٣٢٢.٥	٥.٦	٣٦٠.٢	١١.٧	٣٨٥.٦	٤.٩	٣٩٧.٢	٣.٠
حقوق المساهمين	٥٣.٥	١٤.٦	٥٩.٧	٨.٣	٦٧.٢	١٢.٦	٤٩.١	١.٦	٤٩.٨	١.٥
الربح الصافي	٧.٥	١٠.٣	٨.٣	١٠.٢	٩.٣	١٢.٠	٧	٢.٣	٥.٠	١.١
حقوق المساهمين/الموجودات	١٠.٧	.....	١١.٣	....	١١.٧	.....	٨.٥	....	١٠.٨	....
القروض والتسليفات/الودائع	٩٢.٠	....	٩٩.٦	.....	٩٨.٥	.....	٧٨.١	....	٩٦.٦	....
العائد على حقوق المساهمين	١٤.٠	....	١٣.٩	.....	١٣.٨	.....	١٤.٢	....	١٠.٠	....
العائد على الموجودات	١.٥	....	١.٥٨	.....	١.٦٢	.....	١.٢	....	٠.٨	....

(من ١٩٩٨– ٢٠٠٠) مديرية البحوث والمجلة وبنك المعلومات ، مجلة اتحاد المصارف العربية ،لبنان،٢٠٠١ ، العدد٢٤١ ، ص ٨٤ .

(من ٢٠٠١– ٢٠٠٢) مديرية البحوث والمجلة وبنك المعلومات، مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان، ٢٠٠٢ ، العدد ٢٦٤ ، ص ٢٢.

يوضح الجدول (٢) المؤشرات المالية للقطاع المصرفي العربي للمدة من ١٩٩٨ – ٢٠٠٢ اذ ازدادت الموجودات الإجمالية إلى حوالي(٥٩١.١) مليار دولار في عام ٢٠٠٢ ، عن عام ١٩٩٨ بحوالي (٥٧٧.٥) مليار دولار، وازدادت القروض إلى (٣٠٦.٥) مليار دولارفي عام ٢٠٠٢، مقارنة بعام ١٩٩٨ إذ بحوالي (٣٠٢.٤) مليار دولار، أما بالنسبة للودائع التي بلغت (٣٢٨.٦) مليار دولارفي عام ١٩٩٨،فقد ازدادت إلى (٣٩٧.٢)مليار دولار في عام ٢٠٠٢، وكذلك الحال فان الزيادة طالت حقوق المساهمين من (٥٣.٥) مليار دولار إلى (٦٧.٢)مليار دولار لنفس المدة.

ومن الجدير بالذكر أن الزيادة الملحوظة في هذه المؤشرات تدل على أن الجهاز المصرفي العربي، يشهد حالة صحية وجيدة، ويعرض لإمكانات وقدرات لا بأس بها تؤهله للعمل بها داخل الحدود الجغرافية للوطن الواحد رغم مجابهته لتحديات عدة راهنة ومستقبلية، وذلك بسبب تحسّن البيئة المصرفية العربية في ظل الإجراءات التطويرية التي تتبناها السلطات النقدية العربية الهادفة الى توسيع نطاق أعمال المصارف، باتجاه إقراض قطاعات الإنتاج وتمويل المشاريع والدخول في أنشطة أسواق المال، والتأكد من مواكبة العمل المصرفي لمتطلبات وقواعد الرقابة والإفصاح العالمية، وتوفير ركائز الإستقرار في

السوق النقدية، وتحرير الأسواق المصرفية من القيود والعراقيل التي تعترض تحركات أسعار الفائدة وزيادة عامل المنافسة في بعض الأسواق المصرفية العربية، عبر السماح بدخول مصارف أجنبية عالمية الى هذه الأسواق، وتشجيع عمليات الإندماج والتكتل بين المصارف لتكوين وحدات مصرفية اكبر حجماً وذات قدرات تنافسية أفضل.

دور الجهاز المصرفي في الإستثمار التقني والمعلوماتي

بالنظر إلى إمكانات وقدرات الجهاز المصرفي العربي، يجب أن لا يقتصر دوره على الوساطة مابين المدخرين والمستثمرين فقط،وإنما عليه أن يدخل تغيير هيكلي على نمط عمله من مجال التمويل للتجارة إلى مجال تمويل الإنفاق على البحث والتطوير في المجال التقني، أي مساعدة وتشجيع الشركات الجديدة ذات الطابع المعلوماتي، مما يعود بالفائدة على الجهاز المصرفي ذاته، ذلك أن إحدى المزايا التي يتمتع بها التطور التقني تتمثل في خاصية الانتشار، وان أي عملية تطوير تقني في قطاع معين ستنتشر القطاعات الاقتصادية كافة، مما يترتب على ذلك زيادة الاستثمارات في المجال التقني، وهكذا فزيادة الإنفاق على البحث والتطوير، تترجم إلى زيادة الاستثمار التقني والمعلوماتي،* وهذا بدوره يقود الى زيادة الإنتاج في الالكترونيات والبرمجيات...الخ،وهذه بدورها تقود إلى زيادة كبيرة في الأرباح التي سيعاد ضخها من جديد للاستثمار في هذا المجال، الذي أحدثه تمويل الإنفاق على البحث والتطوير.[١٥]

فإذا تمكن الجهاز المصرفي العربي من قيادة عملية التطور التقني في الاقتصاد،فان عملية التخصص الإنتاجي ستنتقل إلى مرحلة أعلى، تستند على المزايا التي يخلقها التطور التقني، علماً إن السوق العالمية تعتمد في تصنيفها على طبيعة المنتجات التي تدخل في السوق فالسلع النمطية * ، يصبح عامل المنافسة فيها معتمداً على تكلفة رأس المال والعمل، أما السلع ذات المحتوى التقني يصبح عامل المنافسة فيها معتمداً على المزايا المكتسبة، ومن ثم تكون أسواقها احتكارية وذات أسعار مرتفعة،لذا يتوجب على الجهاز المصرفي الأتي: -[١٦]

١- تشجيع الاستثمار التقني والمعلوماتي من خلال تمويل الشركات ذات الطابع التقني،وتقديم النصح والإرشاد.

٢- تطوير أعمالها في مجال صيرفة التجزئة وتوفير القروض الشخصية،لتمكين المستهلكين من شراء الحاسبات الشخصية والأجهزة الالكترونية المرتبطة بها والبرمجيات المتطورة، مما يقلل من صعوبة اقتنائها، ويشجع المستهلك على فهم واستيعاب الاقتصاد الرقمي.

٣- توفير رأس المال المجازف، لان الشركات العاملة في المجال التقني والمعلوماتي، تتصف بارتفاع العوائد أن حققت النجاح،ففي الولايات المتحدة الأمريكية وصل رأس المال المجازف * إلى حوالي (٤٠) مليار دولار في عام ١٩٩٩.

هذا فضلاً عن المشروع العملاق الذي يعتزم اتحاد المصارف العربية انجازه، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، المتمثل في إطلاق شبكة المعلومات العربية (انترنت عربية)،وعندها ستضمحل الحواجز اللغوية،وتحل محلها اللغة العربية بمزيد من الإدراك للاقتصاد الرقمي، والتنسيق والتخطيط بين الدول العربية، وتحفيز قطاعات الإنتاج ذات المحتوى التقني، وسيخصص الاتحاد لهذا المشروع كل ما يستلزم

من إمكانات مادية وخبرات ودعم من كبار الاختصاص العرب[١٧].وقد سجلت الإحصاءات الصادرة عن اتحاد المصارف العربية عام ٢٠٠٤،أن القطاع المصرفي العربي يدير موجودات تبلغ (٧٨٠) مليار دولار، ولديه موجودات مغتربة تربو على (١٠٠٠) مليار دولار،هذا يعني إن الوطن العربي يزخر بالإمكانات المادية،فضلاً عن الموارد الاقتصادية الأخرى، التي لو استثمرت بالشكل الصحيح ستحقق نهضة تنموية في الوطن العربي[١٨]، ويوضح الجدول (٢) مؤشرات القطاع المصرفي العربي لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، إذ ازدادت الموجودات الإجمالية إلى حوالي(٥٩١.١) مليار دولار عام ٢٠٠٢،عن قيمة العام السابق البالغة حوالي (٥٧٧.٥) مليار دولار، وازدادت القروض إلى (٣٠٦.٥) مليار دولار في عام ٢٠٠٢ ، مقارنة بالعام الماضي إذ بلغت (٣٠١.١) مليار دولار، أما بالنسبة للودائع التي بلغت (٣٨٥.٦) مليار دولارفي عام ٢٠٠١،فقد ازدادت إلى (٣٩٧.٢) مليار دولار في عام ٢٠٠٢،وكذلك الحال فان الزيادة طالت حقوق المساهمين من (٤٩.١) مليار دولار إلى (٤٩.٨) مليار دولار لنفس المدة، ومن الجدير بالذكر أن الزيادة الملحوظة في هذه المؤشرات تدل على أن الجهاز المصرفي العربي، يشهد حالة صحية وجيدة، ويعرض لإمكانات وقدرات لا بأس بها تؤهله للعمل بها داخل الحدود الجغرافية للوطن الواحد رغم مجابهته لتحديات عدة راهنة ومستقبلية.

الخلاصة

إن نجاح أي دولة في جذب الاستثمار يعتمد على عدة عوامل، بعضها ملموس كالبنية التحتية من مطارات وموانئ وطرق ومصادر طاقة ومياه ووسائل اتصال، وبعضها غير ملموس من مؤسسات ونظم وسياسات وتشريعات، ولكن مفهوم الاستثمار يتسع لأكثر من مجرد وجود الاحتياجات المادية أو البشرية المطلوبة للعمل ليتعلق بطريقة بدء النشاط الاقتصادي بعامة، فقرار الاستثمار في بلد ما ليس قرارا معنياً ببدء الاستثمار من عدمه، والمستثمر يتخذ دوما قرارات مختلفة، وهو يقوم بإجراءات تترتب عليها التزامات وحقوق له مع آخرين، فهو يبدأ العمل اليوم لكي يربح غدا، ومن ثم لا بد أن يعرف الاقتصاد استقرارا في قيمة النقد، وألا يفاجأ بضرائب ورسوم مستحدثة أو التزامات غير منتظرة. وهو بحاجة الى سوق مالية حديثة تتيح الحصول على الموارد المالية حينما يحتاج، كما تسمح له بالخروج من السوق عندما تقتضي المصلحة.

ومما ورد انفا نستشف صفوة القول أن مشروع الانترنت العربية خطوة عظيمة للوصول إلى فهم حقيقي للاقتصاد الرقمي،ووصفة علاج ناجع للامية الرقمية العربية،لان القاصي والداني سيفقه محتواها العربي، ومن ثم فان الجهاز المصرفي العربي لما يملكه من قدرات وإمكانات مادية وفنية، يمكنه أن يلعب دورا رئيسياً على صعيد توفير التمويل اللازم لأغراض الاستثمار في شركات التقنية.

المصادر

أولاً : الكتب العربية والأجنبية

١ – د.أسامة بن محمد باحنشل،مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي،الطبعة الأولى، (المملكة العربية السعودية، مطابع جامعة الملك سعود ، ١٩٩٩) .

٢– د.جمال صلاح، التمويل المصرفي للمشروعات بصيغة رأس المال المبادر،(لبنان،اتحاد المصارف العربية،٢٠٠٠) .

٣ – محمد نبيل إبراهيم وآخرون،آفاق الاستثمار في الوطن العربي،أبحاث ومناقشات المؤتمر الذي نظمه اتحاد المصارف العربية في القاهرة،١٩٩٢،(لبنان ،اتحاد المصارف العربية) .

٤ – د.نهال فريد مصطفى،د.نبيلة عباس،أساسيات الأعمال في ظل العولمة، الإسكندرية،الدار الجامعية،٢٠٠٥)

5 - Kewal Krishnan Dewitt ,modern economic Theory ,(new Delhi , pan jab university ,)

ثانياً : الدوريات

١ – أياد عبد الله شعبان،((دور البنوك في التجارة الالكترونية))،مجلة اتحاد المصارف العربية،لبنان،٢٠٠٤، العدد ٢٨٥ .

٢ – د.جوزف طربيه،((لقاء))،مجلة اتحاد المصارف العربية،ملحق خاص،لبنان،٢٠٠٤،العدد٢٨٥،ص ٢٦.

٣ – جوزف طربيه،((الوطن ...واحة جذابة للاستثمار))،مجلة اتحاد المصارف العربية،لبنان،٢٠٠٤،العدد٢٨٧

٤ – عبد الحميد أبو موسى،((واقع الصناعة المصرفية الإسلامية وتحديات الانفتاح المالي الدولي المعاصر))،مجلة اتحاد المصارف العربية،لبنان،٢٠٠٤،العدد ٢٨٧ .

٥ – د.داخل حسن،((اثر تقانة الاتصالات والمعلومات على الاقتصاد مع أشارة خاصة للاقتصاد العربي))، ورقة عمل قدمت إلى ندوة العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي،بغداد،بيت الحكمة .

٦ – دراسة لوزراء التجارة،((التوريق يواجه الركود والتعثر))،مجلة البورصة المصرية،مصر،٢٠٠٣،العدد ٢٣١ .

٧ – ((رأس المال المخاطر في الشرق الأوسط))،مجلة اتحاد المصارف العربية،لبنان،٢٠٠٢، العدد ٢٥٤، ص ٤٧.

٨ – فايق العبيدي ،فالح الشيخلي ،((التحديات المعاصرة للجهاز المصرفي العربي))،مجلة اتحاد المصارف العربية،لبنان،٢٠٠٠،المجلد ٢٠،العدد ٢٣٦ .

٩ – فؤاد شاكر ،((دور المصارف في تشجيع الاستثمار في تقنية المعلومات والتجارة الالكترونية))،مجلة اتحاد المصارف العربية،لبنان،٢٠٠٢،العدد ٢٥٥ .

١٠ – مديرية البحوث والمجلة ،((المصارف العربية انجازات جديدة ...تحديات جديدة)) ، مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان، ٢٠٠٠، المجلد ٢٠، العدد ٢٣٩ .

١١ – مديرية البحوث والمجلة وبنك المعلومات، مجلة اتحاد المصارف العربية،لبنان،٢٠٠١ ، العدد ٢٤١ .

١٢ – مديرية البحوث والمجلة وبنك المعلومات، مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان ، ٢٠٠٢ ، العدد ٢٦٤ .

١٣ – د.نجوى زكي، ((القطاع المصرفي العربي)) ، مجلة أخبار النفط والصناعة، وزارة النفط والثروة المعدنية، الإمارات ،٢٠٠٢ ، العدد ٣٨٥ .

ثالثاً : التقارير والنشرات والمؤتمرات

١ – المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات ، الاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة ، ٢٠٠٧القاهرة .

٢ – صندوق،النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٠ .

٣ – صندوق،النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام٢٠٠١ .

٤ – صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٣ .

٥ – الأمم المتحدة ،نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي أسيا ، نيويورك ،٢٠٠٤ ، العدد ٣ .

رابعاً : الإنترنت

١ –د. شريف كامل شاهين، الإستثمار في بنية المعلومات، المؤتمر العربي الأول ، Hamad .**Salah.com**.www مصر ، ٢٠٠٥

٢ – مغاوري شلبي، ((المصارف العربية))، نماء،قضايا اقتصادية، **www.Islamonlin**

[١] د.أسامة بن محمد باحنشل،مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي،الطبعة الأولى،(المملكة العربية السعودية،مطابع جامعة الملك سعود،١٩٩٩)،ص ص ٩٧ – ٩٨ .

[٢] لمزيد إنظر:– د. شريف كامل شاهين ، ((الإستثمار في بنية المعلومات)) ، المؤتمر العربي الأول ، مصر ، ٢٠٠٥) Hamad .Salah.com.www صندوق،النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٠،ص ١٧٩.

٣ صندوق،النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام٢٠٠١،ص ١٥٧.

* لمزيد من الاطلاع انظر : – المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات ، الاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة ، ٢٠٠٧القاهرة .

[٤] أياد عبد الله شعبان،((دور البنوك في التجارة الالكترونية))،مجلة اتحاد المصارف العربية،لبنان، ٢٠٠٤، العدد ٢٨٥، ص ٨٧ ، لمزيد من الاطلاع انظر : –

- Kewal Krishnan Dewitt ,modern economic Theory ,(new Delhi , pan jab university ,), p .365 .

[٥] د.داخل حسن،((اثر تقانة الاتصالات والمعلومات على الاقتصاد مع أشارة خاصة للاقتصاد العربي))،ورقة عمل قدمت إلى ندوة العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي،بغداد،بيت الحكمة، ٢٠٠٠،ص ص١٤–١٨.

[٦] محمد جلال غندور، مصدر سابق، ص ١٢١.

[٧] د.جوزف طربيه،((لقاء))،مجلة اتحاد المصارف العربية،ملحق خاص،لبنان، ٢٠٠٤،العدد٢٨٥،ص ٢٦.

[٨] جوزف طربيه ، ((الوطن ...واحة جذابة للاستثمار)) ، مجلة اتحاد المصارف العربية،لبنان، ٢٠٠٤ ، العدد٢٨٧ ، ص ٩.

[٩] مغاوري شلبي،((المصارف العربية))،نماء،قضايا اقتصادية،على موقع www.Islamonlin

[١٠] فايق العبيدي،فالح الشيخلي،((التحديات المعاصرة للجهاز المصرفي العربي))،مجلة اتحاد المصارف العربية،لبنان، ٢٠٠٠،المجلد ٢٠،العدد ٢٣٦،ص ١٢٥.

[١١] مديرية البحوث والمجلة،((المصارف العربية انجازات جديدة ...تحديات جديدة))،مجلة اتحاد المصارف العربية،لبنان، ٢٠٠٠،المجلد ٢٠،العدد ٢٣٩،ص ص ١٣٩– ١٤٤.

[١٢] صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٣،ص ١٢٤.

* الخدمات المبتكرة تتمثل في الأتي : –

١–التوريق: يقصد به عملية تحويل طبيعة الورقة من ورقة تجارية إلى ورقة مالية أي التحويل إلى سند أذني ،أو كمبيالة أو صك إلى أسهم أو سندات ،فإذا كان عميل لأحد المصارف مديناً بمبلغ مثبت في احد الأوراق التجارية السابقة،فان المصرف يستطيع تحويل حقه هذا إلى شركة أو مؤسسة مالية متخصصة بإصدار سندات طويلة الأجل ،لبيعها للمستثمرين كشركات التامين وصناديق التقاعد التي تريد استثمار طويل الأجل،ومن ثم فان المحصلة بيع هذه السندات لهؤلاء المستثمرين ،تستخدم في سداد المقابل لما مترتب عليه من دين ،انظر :–
دراسة لوزراء التجارة،((التوريق يواجه الركود والتعثر))،مجلة البورصة المصرية،مصر،٢٠٠٣،العدد ٢٣١، ص ١٦.

[١٣] عبد الحميد أبو موسى،((واقع الصناعة المصرفية الإسلامية وتحديات الانفتاح المالي الدولي المعاصر))،مجلة اتحاد المصارف العربية،لبنان، ٢٠٠٤،العدد ٢٨٧،ص ٣٩.

[١٤] د.نجوى زكي، ((القطاع المصرفي العربي))، مجلة أخبار النفط والصناعة، وزارة النفط والثروة المعدنية، الإمارات ،٢٠٠٢ ، العدد ٣٨٥ ، ص ٢٩ – ٣٠ .

[١٥] د.نجوى زكي، ((القطاع المصرفي العربي))، مجلة أخبار النفط والصناعة، وزارة النفط والثروة المعدنية، الإمارات،٢٠٠٢ ، العدد ٣٨٥ ، ص ٢٩ – ٣٠ .

* لمزيد من الإطلاع إنظر : –

– فؤاد شاكر،((دور المصارف في تشجيع الاستثمار في تقنية المعلومات والتجارة الالكترونية))،مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان،٢٠٠٢ ،العدد ٢٥٥، ص٥١–٥٢.

* السلع النمطية: وهي السلع التي تقادمت من حيث تقنية إنتاجها،وان مصطلح التنميط يشير إلى إنتاج وحدات نمطية أو متماثلة تماماً في الخصائص والمكونات، إنظر – د.نهال فريد مصطفى،د.نبيلة عباس،أساسيات الأعمال في ظل العولمة، الإسكندرية،الدار الجامعية،٢٠٠٥)،ص ٢٢١.

[١٦] فؤاد شاكر، مصدر سابق، ص

* رأس المال المجازف (المخاطر):هو استثمار مغامر أو مجازف ينطوي على مخاطرة،ويتم هذا الاستثمار من قبل أصحاب رأس المال أو المستثمر،والذي غالباً ما يوجهه إلى شركات خاصة صغيرة لتمويلها أو إنشاءها،أو توسيعها أو إحداث تغيير هيكلي فيها ، انظر:-

- د.جمال صلاح ، التمويل المصرفي للمشروعات بصيغة رأس المال المبادر،(لبنان ،اتحاد المصارف العربية،٢٠٠٠)،ص ٣٧. كما يعرّف رأس المال المجازف على انه طريقة لتمويل الشركات التي تكون غير قادرة على تدبير الأموال، من إصدارات الأسهم العاملة بسبب المخاطر العالية المرتبطة بأعمالها،وهذه الاستثمارات هي لآجال طويلة وغير سائلة وذات مخاطر عالية، انظر :-

((رأس المال المخاطر في الشرق الأوسط))،مجلة اتحاد المصارف العربية،لبنان،٢٠٠٢، العدد ٢٥٤، ص ٤٧.

[١٧] الأمم المتحدة ،نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي أسيا ، نيويورك ،٢٠٠٤ ، العدد ٣، ص ١٨.

[١٨] جوزف طربيه ، ((الوطن ...واحة جذابة للاستثمار)) ، مجلة اتحاد المصارف العربية،لبنان،٢٠٠٤،العدد٢٨٧، ص ٩